مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية – جامعة بابل

التعليل النحوي والاحتجاج العقلي عند ابن فضّال المجاشعي(ت ٤٧٩هـ) في كتابه (شرح عيون الإعراب) (التوكيد أنموذجًا)

مصطفى عبد علي جنبذ الكبيسي
أ.د. حيدر فخري ميران الزبيدي
جامعة بابل- كلية الآداب

Grammatical reasoning and rational argumentation in Ibn Fadhal Al-Majashi'i (d. 479 AH) in his book (Explanation of the Eyes of Grammar) (Emphasis as an example)

Mustafa Abdul Ali Janbadh Al-Kubaisi
art925.mustafa.abad@student.uobabylon.edu.iq
Prof. Dr. Haider Fakhri Miran Al-Zubaidi
Haidar.meeran@yahoo.com
University of Babylon - College of Arts

ملخّص البحث

هذه دراسةٌ في التعليل النحوي والاحتجاج العقلي عند ابن فضّال المجاشعي في كتابهِ (شرح عيون الإعراب)، وقد اتخذنا التوكيد أنموذجًا درسنا فيهِ التعليل والاحتجاج في ضوء ما يقع من خلاف سواء أكان على مستوى المذاهب والمدارس أو على مستوى الخلاف بين الأفراد، فالعلّةُ مردّها العقل في تحليل القواعد النحوية، فلا علة من دون عقل، ولهذا سخّرها النحويون من أجلِ تثبيت القواعد وتبرير مسالكها بغية إقناع المتعلِّم عن كُلِّ سببٍ أو نتيجة تظهرُ في الحكم النحوي.

الكلمات المفتاحية: التعليل النحوي، الاحتجاج العقلي، التوكيد، ابن فضال، عيون الإعراب

Abstract:

This is a study of grammatical justification and rational argumentation in Ibn Fadhal Al-Majashi'i's book (Sharh 'Uyun Al-I'rab). We have taken emphasis as a model in which we studied justification and argumentation in light of the disagreement that occurs, whether at the level of doctrines and schools or at the level of disagreement between individuals. The reason is due to reason in analyzing grammatical rules, as there is no reason without reason. For this reason, grammarians have harnessed it in order to establish the rules and justify their paths in order to convince the learner of every reason or result that appears in the grammatical ruling.

Keyword: Grammatical reasoning, rational argument, emphasis, Ibn Fadhal, Uyun al-I'rab

المقدِّمة:

هذا البحث في مفهوم التعليل والاحتجاج عند المجاشـــعي في التوابع، فالتابع: هو كل ثانٍ بإعراب ســـابقه من جهةٍ واحدةٍ. وخرج بهذا القيد خبر المبتدأ، والمفعول الثاني، والمفعول الثالث، من باب: علمت وأعلمت؛ فإنَّ العامل في هذه الأشـــياء لا يعمل من جهةٍ واحدةٍ، وهو خمسة أضرب: تأكيد، وصفة، وبدل، وعطف بيان، وعطفٌ بحرف[١]. الجارية مجرى ما قبله في الإعراب[٢]. وهي الخمســـة على الأشـــهر[٣]، ومنهم من حصـــرها على أربع: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل[٤].

وهذا البحث يخصُّ التوكيد، فالتوكيد هو تثبيت الشـــيء في النفس وتقوية أمره، والغرض منهُ إزالة ما علق في نفس المخاطب من شـــكوك وغيرها، فالتوكيد تابع يكمل معنى المتبوع متممًا له مؤكدًا لمعناه، والتأكيد على ضربَين[٥]:

١. **لفظي**: فاللفظيُّ يكون بتكريرِ اللفظ، وذلك نحو: (ضربت زيدًا زيدًا)، فهذا تأكيدٌ لـــ(زيدٍ) وحده بإعادةِ لفظه.

٢. **معنوي**: وأمَّا التأكيد المعنويّ، فيكون بتكريرِ المعنى من دون لفظه، نحو قولك: (رأيت زيدًا نفسَه)، و(رأيتُكم أنفُسَكم)، و(مررتُ بكم كلّكم).

أولًا: دخول التوكيد في الكلام:

قالَ ابن فضَّـــال المجاشِـــعي: ((إنَّه دخل لإزالة اللبس الذي قد يُتوهَّم. ولرفع المجاز الذي يحتمله الكلام. ألا ترى أنَّك إذا قُلت: قامَ زيدٌ. احتمل أنَّك تريد عزم على القيام، أو قام صـاحبه ومن يعتمد عليه. فإذا قُلت: قامَ زيدٌ نفسـهُ، زال هذا الاحتمال. وكذلك إذا قلت: جاءَ إخوتُكَ كُلَّهم. زال الاحتمال الذي كان يحتمله، ويبقى مجيء جميعهم))[٦].

ذكر النحّاة أنَّ فائدة التوكيد هو تمكين المعنى في نفس المخاطب أو السامع، والغرض منه إزالة الوهم والاحتمال، فمنهم من ذكر جدوى التوكيد تكون في التكرار ســـواء أكان تكرار اسم أم فعل أم حرف، وسواء كان في المفرد، أو جملة، ومنهم من ذكر أنَّها تكمن في لفظتي (نفس و عين) أو ما شـــابههما[٧]. قال الزمخشـــري(ت:٥٣٨هـ): ((وجدوى التوكيد أنَّك إذا كررت فقد قرّرتَ المؤكد وما علق به في نفس السـامع، ومكنتهُ في قلبه، وأمطت شُـبهة ربَّما خالجته أو توهمت غفلة أو ذهابًا عمَّا أنت بصـــدده فأزلته، وكذلك إذا جئت بالنفس والعين، فإنَّ لظان أنْ يظن حين قلت: فعل زيد، أنَّ إسناد الفعل إليه تجوز أو سـهو أو نسـيان. وكل وأجمعون يجديان الشمول والإحاطة))[٨].

والظاهر من كلام المجَاشِـــعي أنَّه جعل لدخول التوكيد فائدتين: الأولى: إزالة الوهم، قال ابن جنّي(ت:٣٩٢هـ): ((التوكيد لفظ يتبع الاســم المؤكّد لرفع اللبس وإزالة الاتســاع وإنَّما تؤكد المعارف دون النكرات ومُظْهَرُهَا ومُضْـمَرُهَا))[٩]. فهو يُذكر تقريرًا لمتبوعه؛ لإزاحةِ غفْلةٍ موهومةٍ، أو لرفع احتمال تجوَّز محســوبٍ، وهو مختصٌّ بالمعرفة، ويكون بالتكرار وبغيره[١٠]. والثاني: هو رفع المجاز الذي يحتمله الكلام حال وصـــوله إلى القارئ. قال ابن يعيش: ((هو تمكين المعنى في نفس المخاطب، وإزالة الغلط في التأويل وذلك من قِبَل أنَّ المجازَ في كلامهم كثيرٌ شـــائعٌ، يُعبَّرون بأكثر الشـيء عن جميعه، وبالمسـبَّب عن السـبب. ويقولون: (قام زيدٌ)، وجاز أنْ يكون الفاعلُ غلامَه، أو ولدَه، و(قام القومُ) ويكون القائمُ أكثرهم، ونحوهم مِمَّن ينطلِق عليه اســم القوم. وإذا كان كذلك، وقلت: (جاء زيدٌ)، رُبَّما تتوهم من السـامع غفلةً عن اسـمِ المُخْبَر عنه، أو ذهابًا عن مُراده، فيحمِله على المجاز، فيزال ذلك الوَهْمُ بتكرير الاســم، فيقال: جاءني زيدٌ زيدٌ، وكذلك (النفسُ، والعينُ) إذا قلت: جاءني زيدٌ نفسُـــه أو عينُه، فيُزيل التأكيد ظَنَّ المُخاطَب من إرادة المَجاز، ويُؤْمِن غفلةَ المخاطب))[١١].

صـــفوة القول: ولإزالة هذا الوهم جيء بالتوكيد بغية إثبات الخبر عن المخبر عنه، وذلك نحو: جَاءَنِي زيد نَفسـه، أخبرت أنَّ الّذي تولَّى المجيء هو بعينه؛ فلذلك دخل التوكيد في الكلام، ولهذه العِلَّة لم يجز أنْ تؤكد النكرة؛ لأنَّه ليس لها عين ثابتة كالمعارف، فلمْ يحتجْ إلى إثباتها إذا كانت لا تثبت بالتوكيد، فلهذا أسـقط التوكيد عنها، ولما كانت المضـمرات معارف جاز توكيدها؛ لأنَّ أعيانها ثابتة، إلَّا أنْ يكون المضـــمر مجهولًا فلا يجوز توكيده كالمضـــمر بعد (رُبَّ)، نحو قولك: رُبَّه رجلًا، وكالمضمر بعد (نعم وَبئسَ) وما أشبه ذَلِك[١٢].

وقد تابع المجاشعي ابن الورَّاق، الذي قَرَّر أنَّ التوكيد هو إزالة الوهم والاحتمال لدى السامع أو المخاطب، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَسَـجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[١٣]؛ لأنَّ الله تعالى لما أمرهم بالسجود سجدوا في زمان واحد ولمرة واحدة[١٤].

ثانيًا: وجوه التوكيد:

قال ابن فضَّـال المجاشِـعي: ((إنَّهُ على وجهين: أحدهما: توكيد تخصـيصٍ. والثاني: توكيد إحاطةٍ. ولتوكيد التخصـيص لفظان مضـافان وهما: **النفس والعين**. ولتوكيد الإحاطة لفظان، **كل وأجمع**. و تأتي (كِلَا) و(كِلْتا) في التثنية وهما بمنزلة (كُل) في الجمع. ويأتي أكتع أبصـــع إتباعًا لأجمع. وكتْعاء بصـــعاء بتعاء إتباعًا لجمعاء. وأجمعون يتبعهُ أكتعون ابتعون. وجُمع يتبعهُ كُتع بُصع بُتع. ولا يثنّى أجمع ولا جمعاء. استغني عن ذلك بكِلا وكِلْتَا))[١٥].

يستعرض ابن فضَّال في هذا النصّ وجوه التوكيد، وهو لم يخرج عن نصِّه السابق من تحقيق إزالة الوهم واللبس من خلال طرق التوكيد في الجانب المعنوي، لكنْ ما ذكرهُ المجاشعي في هذه الأسطرِ مسألتين:

الأولى: دلالة التوكيد: من الجانب المعنوي حصرًا. (تخصيص/ إحاطة).

الثانية: الألفاظ المؤكدة عند كل دلالة، فللتخصيص أدواته، وللإحاطة أدواتها، ولعلَّ التركيز على الجانب الثاني(الإحاطة) لما فيه من كثرة الألفاظ المؤكدة وما يحوم حولها من معناها، كـ(كل) وما بمنزلتها، وهي: (كلا) و(كِلْتا)، و(أجمع) وما بمنزلتها، وهي: أكتع أبصع إتباعًا، و(جمعاء) وما بمنزلتها، وهي: وكتْعاء بصعاء بتعاء إتباعًا، و(أجمعون) وما بمنزلتها، وهي: أكتعون ابتعون، و(جُمع) وما بمنزلتها، وهي: كُتع بُصع بُتع. نحو: جاءني القومُ أجمعون، وجاءني القومُ كلهُم، وجاءوني أجمعون وكلهم، وإنَّ المال لكَ أجمع أكتع، ترفع إذا أردت أن تؤكد ما في (لك) وإذا أردت أن تؤكد المال بعينه نصبت وكذلك: مررتُ بدارك جمعاء كتعاء أو مررت بنسائك جمع كتع(١٦).

ولا غرابة من القول: إنَّ المجاشعي في هذا التقسيم قد انتفع من قول ابن جنّي في هذا الصدد حين قال في (اللمع): ((وَيتبع أجمع أَكْتَع أبصع وَيتبع أَجْمَعِينَ أكتعون أبصعون وَيتبع جَمْعَاء كتعاءَ بصعاء وَيتبع جمع كتع بصع، وَمعنى هَذِه التوابع كلهَا شدَّة التوكيد وَلَا يجوز تَقْدِيم بَعْضهَا على بعض))(١٧). فالتوكيد بها هو الزيادة فـ(أكتع) و(أبصع) معناهما: زيادة التأكيد، مثل قولهم: (عطشان نطشان) و(حسن بسن)(١٨).

أمَّا التخصيص فجاء بما جادت به أقلام النحويين من قبل بغية إعادة المعنى بلفظٍ آخر نحو: مررتُ بزيدٍ نفسهِ، وبكم أنفسكم، وجاءني زيدٌ نفسُه، ورأيت زيدًا نفسَهُ، ومررت بهم أنفسِهم، فحقَّ هذا أنْ يتكلم به المتكلم في عقب شكٍّ منه ومن مخاطبه فتقول: مررت بزيدٍ نفسِه كما تقول: مررت بزيدٍ لا أشك، ومررت بزيد حقًّا لتزيل الشك فإذا قلت: قمت نفسُك فهو ضعيف؛ لأنَّ النفس لم تتمكن في التأكيد؛ لأنَّها تكون اسمًا تقول: نزلتُ بنفس الجبلِ، وخرجت نفسه، وأخرج الله نفسه، فلما وصلتها الاسم المضمر في الفعل الذي قد صار كأحد حروفه فأسكنت له ما كان في الفعل متحركًا، ضعف ذلك من حيث ضعف العطف عليه(١٩).

ومن الجدير بالذكر– أنَّ ابن فضَّال قد بين موقفه من هذه الأدوات، وأخص مسألة الجمع والتثنية في قوله: (ولا يثنّى أجمع ولا جمعاء. استغني عن ذلك بكِلَا وكِلْتَا). وهذا هو قول ابن السرَّاج(ت:٣١٦هـ) نفسه حين قال: ((وكذلك "كِلا وكِلْتَا" لا يجوز أنْ يثنَّى ولا يُجمع لأنَّهما يدلان

على اثنين فلو ثنيا لزال ما وضعا له ولو قلت: مررتُ برجلين مكسوري أحد الجنوب، وأنت تريد أنَّ أحدهما مكسور الجنب جاز على قبح؛ لأنَّ تأويله: مررتُ برجلينِ مكسور أحد جنوبهما))[٢٠]، فالثابت أنَّ نفسًا وعينًا لا يثنيان عند البصريين بخلاف بعض البغداديين فعندهم يجوز التثنية، وإنَّ لفظتي (أجمع) و(جمعاء) لا تثنيان عند البصريين، وهي جائزة عند الكوفيين[٢١]. وفي ذلك تفصيل:

الأول: (كلا وكِلْتَا): ذهب الكوفيون إلى أنَّ (كلا، وكلتا) فيهما تثنية لفظية ومعنوية، وأصل كلا "كل" فخفّفت اللام، وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في (كِلْتَا) للتأنيث، والألف فيهما كالألف في (الزيدان، والعمران) ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما الإضافة[٢٢]، وهذا قول الفراء(ت:٢٠٧هـ) من أنَّ الألف للتثنية[٢٣]، محتجًا على البصريين بأنَّ (كِلا) اسم مثنّى، وهو مأخوذ من (كل) فخُفِّفت اللام وزيدت الألف للتثنية[٢٤]، والدليل في زعمه قول الشاعر[٢٥]:

في كِلْتَ رجليها سُلَامَى وَاحِدَهْ كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَهْ

وتعلُّق الفرَّاء بهذا البيت الذي أنشده لا يصحُّ فلا يعرف قائله ولا فيه حُجَّة، ((وهذا غلط من المحتج به؛ لأنَّه أضافه إلى رجليها وهما اثنتان فإنْ كانت كِلْتَا مثناة وهي مضافة إلى اثنين فالواحدة مضافة إلى واحدة فكان ينبغي أنْ يقال: في كلت رجلها))[٢٦]. فكِلَا وكلتا مَتى أضيفتا إِلى الْمُضمر كانتا في الرّفْع بالألف وفي النصب والجرِّ بالياء على ما مضى وإِنْ أُضيفتا إِلى المظهر كانتا بالألف على كل حَال تَقول وجاءتني كلا أخويك وجاءتني كلتا أختيك ومررت بكلتا أختيك لِأَن كلا وكلتا اسمان مفردان غير مثنيين وَإِن أفادا معنى التَّثْنِيَة[٢٧]. وهذا المعنى الأخير قد تبناه ابن جني من قول المبرد(ت:٢٨٥هـ) حين قال: (((كلا) اسم واحد فيه معنى التّثنية، فإنَّما أضفت واحدًا إلى اثنين ألا ترى أنَّك تقول: الاثنان منطلقان، وكلاهما منطلق، وكلانا كفيل ضامن عن صاحبه فإنَّما تأويله: كل واحد منا))[٢٨]. فـ((الألف في كلا وكلتا حرف إعراب وقد قلبت كما رأيت فكذلك أيضا ألف التّثنية هي حرف إعراب وإن قلبت في الجرّ والنّصب، ومثل ذلك من حروف الإعراب الّتي قلبت قولهم أبوك وأخوك وحموك وفوك وهنوك وذو مال، فكما أن هذه كلها حروف إعراب وقد تراها منقلبة فكذلك لا يستنكر في حرف التّثنية أن يقلب وإن كان حرف إعراب))[٢٩]. وهذا مذهب البصريين من أنَّ فيهما إفرَادا لفظيًّا وتثنية معنوية، والألف فيهما كالألف في (عصًا، ورحًا)[٣٠]. واحتجوا بالقول: ((والذي يدلُّ على أنَّ (كلا) ليست مأخوذة من (كُلّ) أنَّ كُلّا للإحاطة وكِلَا لمعنًى مخصوص؛ فلا يكون أحدهما مأخوذًا من الآخر))[٣١]. كما

ردوا بما استشهد به الكوفيون بالقول: ((فلا حُجَّة فيه؛ لأنَّ الأصل أنٍ يقول "كِلْتا بالألف، إلَّا أنَّه حذفها اجتزاء بالفتحة عن الألف لضرورة الشعر))[٣٢].

الثاني: (أجمع وجمعاء): هذه الألفاظ موضوعة لحصر أجزاء الشّيء والإحاطة بها فما لا يتجزّأ لا تدخل عليه لعدم معناها فيه ألا ترى أنَّك لو قلت كتب زيد كلّه أو أجمع لم يكن له معنى كما يكون في قولهم كتب القوم كلّهم[٣٣]، ((معناهما الإحاطة والعموم، فلا يؤكّد بهما إلاّ ما يتبعّض، ويصحّ تجزئته، فتقول: "قرأت الكتاب كلّه"؛ لأنّه يمكن قراءة بعضه، و(سرت النهار أجمع)، لإمكان سير جزءٍ منه، و(تبحرت الأرض)، أي: توسّعت فيها، و(سرت الليلة جمعاء). كلّ هذه الأشياء يجوز تأكيدها بـ(كل) و(أجمع)؛ لإمكان تجزئتها وتبعّضها))[٣٤].

وأولاء من الألفاظ الممنوعة من الصرف فـ(أجمع) كأحمد للعلمية ووزن الفعل، فللتعريف ووزن الفعل/كأحمد. و(جمعاء) عِلَّة تقوم مقام علتين لوجود ألف التأنيث الممدودة كصحراء. و(جمع) للعلمية والعدل[٣٥].

مذهب البصريين أنَّ (أجمع وجمعاء) لا يؤكد مثنى بغيرهما ولا تجمع خلافا للكوفيين ومن وافقهم[٣٦]، فيقال: جاءني الزيدان أجمعان، والهندان جمعاوان[٣٧]. واحتجَّ ابن مالك(ت:٦٧٢هـ) على الكوفيين بأنَّ أجمع وجمعاء لا تثنّى خلافًا لهم ومن وافقهم[٣٨]، وسار ابن الناظم وابن هشام، والسلسيلي وآخرون على نهجه بأنَّه: لا يجوز تثنية أجمع ولا جمعاء باستثناء (كلا) و(كلتا)، وكذلك فيما يخص نفس وعين: فالأفصح فيهما جمعهما جمع قلّة على وزن "أفعُل" بالإفراد[٣٩].

الثالث: (نفس وعين): وانفرد ابن كيسان برأي مختلف بأنَّهُ يجوز نفساهما وعيناهما بالتثنية سماعًا[٤٠].

صفوة القول: إنَّ ابن فضَّال المجاشِعي تابع قول البصريين ومن شايعهم، ولاسيَّما ابن السرَّاج في القول بـ(كلا وكِلْتا، وأجمع وجمعاء)، وهو قول على الرغم من كثرة الخلاف والاحتجاج فإنَّ الشواهد التي احتج بها الكوفيون لا تصمد أمام البصريين.

ثالثًا: ترتيب ألفاظ التوكيد:

قالَ ابن فضَّال المجّاشِعي: ((إنَّ (النفس) تَتْبع ولا تُتبع؛ لأنَّها قد تكون اسمًا غير توكيد في قولك: زيدٌ بنفس الجبل. و(العين) تتبع النفس؛ لأنَّها أقعد في التوكيد. و(كل) يتبع (العين)؛ لأنَّه أمكن منهما في التوكيد. و(أجمع) يتبع (كلا) إنْ جاز ذلك فيهِ على استكراه. و(أكتع أبصع أبتع) يتبعن أجمع، ولا يقعن إلَّا بعده. ويجوز تقديم بعضهُنَّ على بعض؛ لأنَّهنَّ متساويات في الاتباع. وقد قيل: إنَّ أكتع مشتق من كتع الجلد في النار، إذا انضمَّ واجتمع. وأبْصع، من بصع

العرق، إذا تحدر شيئًا بعد شيء. وأبتع: من البتع وهو الامتداد. فجعلت إتباعًا لـــ(أجمع)؛ لأنَّ معناها تقارب معناه))[٤١].

يحاول ابن فضّال في هذا النصّ وضع أولويات في التوكيد بحسب قوة التوكيد، إذ يرى أنَّ للتوكيد مراتبَ سواء كان على مستوى الإفراد أو المجموعات، وإنْ كان الأخير يصحُّ عنده تقديم بعضها على بعض؛ لأنَّهنَّ بحسب قوله: (متساويات في الاتباع). فالأسماء التي يُؤكّد بها مُرتَّبةٌ، فبعضها مقدَّم فـ(نفسه) و(عينه) مقدَّمان على (كُلّ)؛ لأنّهما أشدُّ تمكُنًا في الاسميّة من (كلّ) على ما تقدَّم، و(كلٌّ) مقدَّمةٌ على (أجمعَ)؛ لأنَّ (كُلًّا) تكون تأكيدًا وغيرَ تأكيد، و(أجمعُ) لا تكون إلاّ تأكيدًا، فنقول: إنَّ القوم كلُّهم في الدار، فيجوز رفعُ (كُلّ) ونصبها، فالنصب على التأكيد، والجارُّ والمجرور الخبرُ، وأمَّا الرفع، فعلى الابتداء، وخبره الجارُّ والمجرور بعده، والجملة من الابتداء والخبرِ خبرُ (إنَّ) رُوي بنصبِ (كلّ) ورفعها، فالنصبُ على التأكيد، والرفعُ على الابتداء، وأمّا ما بعدَ (أجمع)، فتَوابعُ لا تقع إلّا بعدها، فـ (أكْتَعُ) تابعٌ لـ(أجمع)، يقع بعده كقولنا: (حَسَنٌ بَسَنٌ)، و (أبصعُ) تابعٌ لـ(أكتعَ) يقع بعده هذا ترتيبها[٤٢]. وممَّا يأتي تبيان ذلك:

١. (النفس) تَتْبع ولا تُتبع؛ ثم (العين) تتبع النفس؛ لأنَّهـا أقعـد في التوكيـد. قـال ابن الوراق(ت:٣٨١ه): ((وَاعْلَم أَن الْأَسْمَاء الَّتِي يُؤَكد بهَا لَهَا مَرَاتِب، فـــ (النَّفس وَالْعين) : يجب تقديمهما على كل حَال، وَإِنَّمَا كَانَا بالتقديم أولى، لِأَنَّهُمَا قد يستعملان غير مؤكدين، كَقَوْلِك: نزلتُ بنفس الْجَبَل، وَرَأَيْتُ عين زيد، فَلَمَّا كَانَا يســتعملان مفردين لغير معنى التوكيد، وَكَانَ (كل وأجمعون) لَا يجوز أَن يســتعملا إِلَّا تابعين، أَو فِي تَقْدِير التَّابِع وَجبّ أَن يقدم مَا يقوم بِنَفسِهِ على التَّابِع))[٤٣].

٢. (كل) بعد (العين)؛ لأنَّهُ أمكن منهما في التوكيد. ويرى ابن برهان أنَّ (كل) تجري مجرى (نفس) في كل موضـــع؛ فتلي العامل على غير اســتكراه، لكثرة ذلكَ في القرآن[٤٤]. وعلَّلَ العكبري(ت:٦١٦ه) أنَّ أقوى ألفاظ التوكيد في الجمع لفظة (كلّهم)؛ لأنَّها قد تكون صـــلًا يليه العامل نحو: جاءني كل القوم، وأمَّا (أجمع) وما تُصـــرِّف منها، فلا تكون إلَّا تابعة، فإذا اجتمعت "كل" و"أجمع" في التوكيد قُدِّمت "كل" عليها لِشبْهِها بالمتبوع[٤٥].

٣. (أجمع) بعد (كُل)، قال ابن جنّي: ((لا يجوز تقديم بعضـــها على بعض، وكذلك لو قلت: جـاء القوم أجمعون كلهم، لم يجز أنْ تُقدِّم أجمعين على (كُـلّ) لضـــعفها وقوّة (كُـلّ) عليها))[٤٦]. لذا وجب تقديم (كُلّ) على (أجمعين)؛ لأن (كُلًّا) قد تســتعمل مبتدأة، كقولهم كلهم منطلقون، ولا يجوز أنْ تقول: أجمعون منطلقون، فلمَّا كانت (كُلّ) قد تسـتعمل مبتدأة،

وليس قبلها ما يتبعه، وكانت (أجمعون) لا تستعمل إلَّا تابعة، وجب أنْ يتقدَّم الأقوى، أعني: كُلًّا[٤٧]. قال ابن الدهان(ت:٥٦٩هـ): ((وأمَّا لفظة (أجمعون) فالتأكيد أشدُّ ملازمة للمؤكّد من الوصف للموصوف، ألا ترى أنَّه يصحُّ أنْ نقول: جاءني الظريف؛ وتريد: جاءني زيدٌ الظريف، فتحذف الموصوف وتُقيم الصفة مقامه، ولا يصحُّ أنْ نقول: جاءني أجمعون، ونريد أنْ نقول: جاءني القوم أجمعون))[٤٨].

٤. مجموعة (أكتع أبصع أبتع) بعد (أجمع) اللاتي لا يقعن إلَّا بعدهُ. ويجوز تقديم بعضهن على بعض[٤٩]. ويرجع معنى (أكتع) بالتأويل إلى معنى (أجمع)؛ لأنه من تكتعت الجلدة إذا اجتمعت وتقبّضت، و(أبصع) مشتق من البصيع، وهو: العرق السائل، ولا يسيل حتى يتجمع[٥٠].وقدَّم ابن الورّاق لفظة (أجمعين) تتقدَّم على (أكتعين وأبصعين)، وإنَّما وجب تقديمها عليها؛ لأنَّها ليست بمشتقة اشتقاقًا بينا، فـ(أجمعون) مأخوذة من الاجتماع المعروف، فلمَّا قوي معنى (أجمعين) تقدَّمت (أكتعون)، وإنْ كان يجوز في (أكتعين) أنْ يُشتقّ من قولهم: (مرَّ عليه حول كتيع)، أي: تمام، فإنْ تركت (أجمعين) فقلت: مررت بالقوم أكتعين، أو أبتعين، أو أبصعين، أو جمعت بينها من غير أنْ تذكر (أجمعين) لم يجز، فزاد هذا الاتباعات من غير أنْ يتقدمها (أجمعون)، فإن قدَّمتها جاز أنْ تذكر ما شئت بعدها من التوابع، وإذا شئت قدمت بعضها على بعض، لأنَّها متساوية في هذا الحكم[٥١]. فـ(أكتعون) تأكيد لـ(أجمعين)،إلَّا أنَّ (أكتعين) لا يصحُّ أنْ تتقدّم على "أجمعين" فنقول: جاءني اكتعون أجمعون؛ لأنَّ النضد لا ينصرف عنهُ إلَّا بدليل، فالزمخشري وضَّحَ بأنَّ أكتعون وأبتعون وأبصعون إتباعيات لأجمعون لا يجئْنَ إلا على أثرِهِ[٥٢].

صفوة القول: إنّ ترتيب المجاشِعي لألفاظ التوكيد كما بيّناهُ، فعندَ استعراضنا لآراء النحويين في هذهِ المسألة، ويُرجّح الباحث ما ذهب إليه ابن الورّاق والمجاشعي في ترتيبهما لهذهِ الألفاظ لما فيه من مغزى دلالي، إذ إنَّ (النفس والعين) يفيدان النفي ووهم إرادة ملابسِهُ، وأمّا (كل) تفيد رفع توهم إرادة الخاص باللفظ العام، ولفظة (أجمع) فيؤكّد بها غالبًا بعد (كل)، وبالنسبةِ لـ(أكتع)، و(أبصع)، و(أبتع)، فهُنَّ توابع، إذ الأولى تتبع (أجمع) وهي للإحاطة والعموم، والثانية تابعة لـ(أكتع)، ولا ترتيب بين أبصع وأبتع[٥٣].

رابعًا: تخصيص المعرفة بالتوكيد دونَ النكرة:

قال ابن فضّال المجاشعي: ((إنَّ النكرة لم يثبت لها عين فلا يصحُّ توكيدها؛ لأنَّ التوكيد إنَّما هو تثبيت للعين وإزالة اللبس عنها. ولأنَّ هذه الأسماء معارف فلا تتبع النكرات توكيدًا لها لاختلاف ما بينهما وذلك أنَّ النكرة تدلُّ على العموم، والمعرفة تدلُّ على الخصوص))[٥٤].

يفصح نصَّ ابن فضَّال على ثنائية مهمة في الدرس النحوي ألا وهي ثنائية النكرة والمعرفة، وأثرهما في بناء الجملة العربية في باب التوكيد، وهو الاهتمام غايته صحة القول من حيث المعنى والوظيفة في تبيان الخطاب بين ما يكون الاسم نكرة أو معرفة، ((لا يجوز الابتداء بالنّكرة؛ لالتباس الخبر بالصّفة؛ فإنّك إذا قلت: رجل عندك، جاز أَنْ يكون الظّرف صفة والخبر، منتظر، فإذا تقّدم الظّرف تمحّض للخبريّة، وبطل أَنْ يكون صفة))[٥٥]، والحال نفسه يقع عند باب الحال حينما يكون صاحبه معرفة وشذوا أنْ يكون نكرة، لأنَّ النكرات للمتبوع على المشهور من علامات الصفات[٥٦]. ويسري الحال كذلك في أبواب أخرى لا تقلّ شأنًا عمّا ذكر، كـ(لا) النافية للجنس من حيث إلزام النحويين أنْ يكون اسمها نكرة لا معرفة وما ورد من معرفة فيؤول على النكرة من نحو (قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها)[٥٧]. قال السيوطي(ت:٩١١ه): ((لمَّا كان كثير من الأحكام الآتية تُبنى على التّعريف والتنكير وكانا كثيري الدّور في أبواب العربيّة صدر النّحاة كتب النّحو بذكرهما بعد الإعراب والبناء وقد أكثر الناس حدودهما وليس منها حدٌّ سالم، قال ابن مالك: من تعرض لحدهما عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه؛ لأنَّ من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظًا))[٥٨].

يُعرِّف النحويون النكرة بأنَّها: المشترك بين الشيء وغيره في موضعه[٥٩]. وبتعبير آخر: ما وضع لشيء لا بعينه، كرجل، وفرس[٦٠]، فهي غير مخصصة بل يسري لفظها من جنس وصفات على العموم والإشراك بغيره. قال ابن جنّي: ((النكرة مالم تخص الواحد من جنسه))[٦١]. وقال غيره: النكرة ما دلَّ على شيء لا بعينه[٦٢].

إنَّ النكرة أصل لا فرع لانضواء كل معرفة تحتها من غير عكس[٦٣]، فالأصل أنْ يكون مجرَّدًا عن الزيادة، فالتذكير أصل والتأنيث فرع لما في التأنيث من زيادة لا نجدها في الأصل[٦٤]. لذا قالوا: ولتسهيل حدّ النكرة على المبتدئ في هذا الفن أنْ تقول: كل ما صَلُح دخول الألف واللام عليه، في فصيح الكلام فهو نكرة[٦٥].

أمَّا (المعرفة): فهي مَا خص الْوَاحِد من جنسه[٦٦]. والمختصة بشيء دون غيره بعلامة لفظية، والعلامة اللفظية على وجهين: علامة موجودة وعلامة مقدَّرة، فالموجودة الألف واللّام

والمقدَّرة في ثلاثة أشياء هي: (الِاسم الْعَلَم، والمُضمر، والمُبهم)[٦٧]. وقيل:((هذا يشتمل على جميع المعارف، لا على الاسم الْعَلَم دون غيره، على أنَّا نُسلم أنَّ الأصل في الاسم الْعَلَم ما ذكروه، إلَّا أنَّه قد حصل فيه الاشتراك، وزال عن أصله وضعه، ولهذا افتقر إلى الوصف، ولو كان باقيًا على الأصل لما افتقر إلى الوصف؛ لأنَّ الأصل في المعارف أنْ لا توصف؛ لأنَّ الأصل فيها أنْ يقع لشيء بعينه، فلمَّا جاز فيه الوصف دلَّ على زوال الأصل، فلا يجوز أنْ يحمل على المضمر الذي لا يزول عن الأصل ولا يفتقر إلى الوصف في أنَّه أعرف من المبهم))[٦٨].

وقد فصَّل ابن فضَّال المعرفة وحصرها بقوله: ((هي خمسةٌ: مضمر نحو: أنا وأنت وهو. وما كان في معناهنَّ. وعَلَمٌ نحو: زيدٌ وعمروٌ وعبدُ اللهِ. ومُشار إليه نحو: هذا وذاك وذلكَ وهذي وتيك. ومعهود نحو: الرَّجلُ والغلام. ومضاف إلى واحد من هذه الأربعة نحو: أخيك. وأخي زيدٍ. وغُلامي وغُلام هذا. وصاحب الرجل. وما عدا ما ذكرناهُ نكرة. ويُستدلُّ على النكرة بأنَّ (رُبَّ) يحسن دخولها عليها. وكذلك الألف واللام. ونحو: رجلٌ، ثمَّ تقول: رُبَّ رجلٍ قد جاءني))[٦٩]. وهو قول سيبويه[٧٠].

وأوجزها ابن الوراق بأربعة هي: اسم الْعَلَم، وما فيه الألف واللام، والمضمر، والمبهم(أسماء الإشارة والموصولات)[٧١]. وزاد ابن مالك اسماء المعرفة فجعلها سبعة وهي(المضمر، والعلم، والمشار بهِ، والمنادى، والموصول، والمضاف، وذو أداة)[٧٢]. وتبعه ابن الناظم(ت:٦٨٦هـ) على الخلاف فقال: ((وهي: **المضمر**، نحو: هم وأنت، **والعلم**، نحو: زيد وهند، **واسم الإشارة**، نحو: ذا وذي، **والموصول**، نحو: الذي والتي، **والمعرف بالألف واللام**، نحو: الغلام والفرس، **والمعرف بالإضافة**، نحو: ابني وغلام زيدٍ. وواحد أهمله ابن مالك، وهو **المعرف بالنداء**، نحو: يا رجل، وما عداها نكرة[٧٣].

هذا الحدُّ عند النحويين انتفع منه ابن فضَّال في تحديد التوكيد بعنصر المعرفة لا النكرة لعلتين: الأولى: إنَّ هذهِ الأسماء معارف فلا تتبع النكرات توكيدًا لها لاختلاف ما بينهما، والثانية: إنَّ النكرة تدلُّ على العموم، والمعرفة تدلُّ على الخصوص. وهذا التخصيص من التوكيد في هذا النوع المحدد بالمعرفة لم يمنع النحويين من توكيد النكرات، فقد أجاز الأخفش(ت:٢١٥) توكيد النكرة مطلقًا[٧٤]، ممَّا سمح للكوفيين من جوازه توكيد النكرة المحدّدة المعلومة كيوم وشهر وفرسخ[٧٥]. إذا كانت مؤقتة نحو قولك: قعدت يومًا كله، وقمت ليلة كلها[٧٦]. واحتجوا بأنْ قالوا: الدليل على أن تأكيدها جائز النقلُ والقياسُ: أما النقل فقد جاء ذلك عن العرب، قال الشاعر[٧٧]:

لكنَّــه شـــــاقَــهُ أَنْ قيــل ذا رَجَــبٌ يَــا لَيْــتَ عِــدَّةَ حَوْلٍ كُـلِّــهِ رَجَبــا

فالشـــاهد فيه(حولٍ كله) فاســـتدلَّ الكوفيون بهذا البيت على جواز توكيد النكرة؛ حيث أكَّدَ الشاعر (حول) وهي نكرة بـــ(كل)، وأمَّا القياس فلأن اليوم مؤقت يجوز أنْ يقعد في بعضه، والليلة مؤقتة يجوز أنْ يقوم في بعضـــها، فإذا قلت: (قعدت يوما كلُّهُ، وقمت ليلة كلَّهَا) صـــحَّ معنى التوكيد؛ فدلَّ على صـــحة ما ذهبنا إليه[٧٨]. ورجح ابن مالك مذهب الكوفيين ويرون إجازته أوْلى بالصواب لصحة السماع بذلك[٧٩].

أمَّا البصـــريون فقد منعوه[٨٠]، ((فاحتجوا بأنْ قالوا: الدليل على أنَّ تأكيد النكرة غير جائز من وجهين: أحدهما: أنَّ النكرة شـــائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة؛ فينبغي أنْ لا تفتقر إلى تأكيد؛ لأنَّ تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه، وأمَّا قولهم "رأيت درهما كل درهم" وما أشـبه ذلك فهو محمول على الوصـــف لا على التأكيد. والوجه الثاني: أنَّ النكرة تدلُّ على الشـــياع والعموم، والتوكيد يدلُّ على التخصـيص والتعيين، وكل واحد منهما ضِـدُّ صـاحبه؛ فلا يصـلح أنْ يكون مؤكدًا له، ولو جوَّزنا ذلك لكنا قد صـيرنا الشـائع مخصـصًـا، وهذا ليس بتأكيد، بل هو ضـد ما وضـع له؛ لأنَّ التأكيد تقرير، وهذا تغيير، ولهذا المعنى امتنع أنْ يجوز وصـف النكرة بالمعرفة أو المعرفة بالنكرة؛ لأنَّ كل واحد منهما ضـد صـاحبه؛ لأنَّ النكرة شـائعة، والمعرفة مخصـوصـة، والصفة في المعنى هي الموصوف، ويستحيل أنْ يكون الشيء الواحد شائعًا مخصوصًا في حال واحدة؛ فكذلك ههنا))[٨١]. وممَّا يأتي جملة من الردود تعبر عن صحة البصرين في هذا الموقف:

١. إنَّ (((النكرة) لا تُؤكَّد على كلِّ حالٍ، فإنَّهم يجيزون توكيد النكرة بشرط أنْ تكون متبعِّضة، ويكون التوكيد بـ(كل)، وما في معناها نحو: أكلتُ رغيفًا كلَّهُ، ولا يجوز القول: أكلتُ رغيفًا نفسهُ؛ لأنَّ التوكيد بـ(النفس) و(العين) لا فائدة فيهِ بالنكرة))[٨٢].
٢. إنَّ ((النكرة لا يجوز أنْ تؤكدُ بنفســـه ولا أجمعينَ ولا كلهم؛ لأنَّ هذه معارف فإنْ أكدت بتكرير اللفظ بعينه لم يمتنع أنْ تقول: رأيتُ رجلًا رجلًا وأصـــبتُ درةً درةً، فأمَّا قولهم: مررت برجلٍ كلِّ رجلٍ، فإنَّما هذا على المبالغة في المدح كأنَّك قلت: مررت برجلٍ كاملٍ))[٨٣].
٣. فالنكرة ليس لها عين ثابتة كالمعارف، فلم يحتج إلى إثباتها إذا كانت لا تثبت بالتوكيد، فلهذا أســـقط التوكيد عنها، ولمَّا كانت المضـــمرات معارف جاز توكيدها؛ لأنَّ أعيانها ثابتة[٨٤]، لذا لا يقال: رأيتُ قومًا كلهم ولا أجمعين[٨٥].

٤. إنَّ التوكيد كالوصف، وألفاظهُ معارف، والنكرة لا توصف بالمعرفة[٨٦].

٥. إنَّ النكرة لا تثبت لها في النفسِ عين، تحتمل الحقيقة والمجاز، فيُفرَّق بالتوكيد بينهما بخلاف المعرفة، فلو قلت: جاءني رجلٌ لم يحتمل أنْ تفسِّـرهُ بكتاب رجل؛ لأنَّ المجاز بهذا الاستعمال لا يغلب حتّى يدفع بالتوكيد، بخلاف لفظة "القوم" فإنَّهُ بغلب استعمالها في الأكثر[٨٧].

٦. إنَّ ((النكرات لا تُؤكَّد بالتأكيد المعنويّ، وإنّما تؤكد بالتأكيد اللفظيّ لا غيرُ، لو قلتَ: (أكلتُ رغيفًا كلَّه)، أو (قرأتُ كتابًا أجمعَ)، لم يجز، وإنَّما تقول: (أكلتُ رغيفًا رغيفًا)، أو (قرأتُ كتابًا كتابًا). وإنَّما لم تؤكَّد النكرات بالتأكيد المعنويّ؛ لأنّ النكرة لم يثبُت لها حقيقةٌ، والتأكيدُ المعنوي إنّما هو لتمكينِ معنَى الاسم، وتقريرِ حقيقته. وتمكينُ ما لم يثبت في النفس مُحالٌ. فأمّا التوكيدُ اللفظي، فهو أمرٌ راجعٌ إلى اللفظ، وتمكينِه من ذِهْنِ المخاطب، وسَمْعِه خَوْفًا من توهُّمِ المجاز، أو توهُّمِ غَفْلَة عن استماعه. فاللفظُ هو المقصود في التأكيد اللفظيّ، فأمّا المعنوي، فإنّما المرادُ منه الحقيقةُ، ولذلك أُعيد المعنى في غيرِ ذلك اللفظ)) [٨٨].

هذه جملة من ردود البصريين، وقد استثنى الرضي بعض النكرات على الرغم من موقفه لموقف البصريين، لكنَّهُ استثنى جواز التأكيد إذا كانت النكرة حكمًا لا محكومًا عليهِ نحو: ضربَ ضربَ زيدٌ، وأمَّا تكرير المنكَّر نحو: قرأتُ الكتابَ سورةً سورةً، فليس تأكيدًا؛ لأنَّ الثاني لتقرير ما سبق، بل هو لتكرير المعنى؛ لأنَّ الثاني غير الأوَّل معنىً، والمعنى جميع السُّور وصفوفًا مختلِفة[٨٩].

صفوة القول: إنَّ المجاشعي تابع مذهب البصريين في منع توكيد النكرات، واستدلَّ لذلك بعلل عقلية فضلاً عمّا وردَ من سماع، والباحث ها هنا يرى أنَّ مذهب الكوفيين هو الراجح لئلا نغلق الأحكام النحوية عند توكيد المعرفة أو النكرة المحدودة فضلاً من أنَّ مذهب الكوفيين مشفوع بالسماع عن العرب، وإنْ كان حجاج البصريين وعللهم أقرب إلى العقل، لكنَّ اللغة تُؤخذ من الناس من ينطق بها.

وقد توصّل البحث إلى أهم النتائج من أهمّها:

١. ذكر المجاشعي أنَّ دخول التوكيد للكلام له فائدتان: أحدهما إزالة الوهم، والاخر: رفع المجاز الذي يحتمله الكلام.

٢. جعل المجاشعي وجوه التوكيد على وجهين: أحدهما: توكيد تخصيص، والآخر توكيد إحاطة، فقد انتفع من ابن الوراق.

٣. جعل المجاشعي ترتيب ألفاظ التوكيد، فهو وضع أوليات التوكيد بحسب قوة التوكيد؛ لأنه جعل ترتيب الألفاظ فيها خلاف آراء العلماء، فسار على نهج ابن الوراق.

الهوامش:

(١) التعريفات:٥٠.
(٢) شرح المقدمة المحسبة:٤٠٧/٢.
(٣) ينظر: الأصول في النحو:١٩/٢، المفصَّل في صنعة الإعراب:١٤٣، شرح المفصل:٢١٨/٢.
(٤) ينظر: الجمل في النحو:١٣.
(٥) ينظر: شرح المفصّل(ابن يعيش):٢١٩/٢-٢٢٠، النحو الشافي:٣٨٥.
(٦) شرح عيون الإعراب: ٢٢٢.
(٧) ينظر: اللمع في العربية:٨٤، المفصل في صنعة الإعراب(الزمخشري):١٤٦.
(٨) المفصّل في صنعةِ الإعراب(الزمخشري):١٤٦.
(٩) ينظر: اللمع في العربية:٨٤.
(١٠) ينظر: الدُرَّة الكيفيانية في شرحِ نظمِ "عُبيد ربه" للآجرومية:٣١١.
(١١) ينظر: شرح المفصَّل:٢٢١/٢.
(١٢) ينظر: علل النحو: ٣٨٧.
(١٣) الحجر/ ٣٠.
(١٤) ينظر: أسرار العربية:٢٨٠، توجيه اللمع:٢٧١.
(١٥) شرح عيون الإعراب: ٢٢٢-٢٢٣.
(١٦) ينظر: الأصول في النحو:٢٠/٢-٢١.
(١٧) اللمع في العربية: ٨٥.
(١٨) البديع في علم العربية:١٥٩.
(١٩) ينظر: الأصول في النحو:٢٠/٢.
(٢٠) ينظر: المصدر السابق:١٧/٢.
(٢١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد:٢٩١/٣، شرح التصريح على التوضيح:١٣٣/٢.
(٢٢) ينظر: الإنصاف:٣٥٩/٢.
(٢٣) ينظر: معاني القران(الفراء):١٤٢/٢، شرح كتاب سيبويه(للسيرافي): ٢٩٠/٥.
(٢٤) ينظر: علل النحو:٣٨٩.
(٢٥) البيت بلا نسبة في أسرار العربية:٢١١، وخزانة الأدب:١٢٩/١، ولسان العرب:٢٢٩/١٥.
(٢٦) شرح كتاب سيبويه(للسيرافي): ٢٩٠/٥.
(٢٧) ينظر: اللمع في العربية:٨٥.
(٢٨) المقتضب:٢٤١/٣.
(٢٩) علل التثنية:٥٥.

(٣٠) ينظر: الإنصاف:٣٦٦/٢.
(٣١) الإنصاف في مسائل الخلاف:٣٦٧/٢.
(٣٢) المصدر السابق:٣٥٩/٢.
(٣٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٩٥/١.
(٣٤) ينظر: شرح المفصل(لابن يعيش):٢٦٦/٢.
(٣٥) ينظر: التكملة(الفارسي): ٣٤٨، شرح المقدمة المحتسبة: ٤٠٩/٢.
(٣٦) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٦٥-١٦٦.
(٣٧) ينظر: شرح تسهيل الفوائد:٢٩١/٣، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:٢٩٨/٣، إرشاد السالك: ٦٠٦/٢.
(٣٨) ينظر: شرح تسهيل الفوائد:٢٨٩/٣-٢٩١.
(٣٩) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك"٣٥٧، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:٢٩٨/٣،شفاء العليل في إيضاح التسهيل:٧٣٧/٢.
(٤٠) ينظر: شرح التصريح على التوضيح:١٣٣/٢.
(٤١) شرح عيون الإعراب:٢٢٣.
(٤٢) ينظر: شرح المفصل: ٢٣٠/٢-٢٣١.
(٤٣) ينظر: علل النحو: ٣٨٧-٣٨٨.
(٤٤) ينظر: شرح اللمع:٢٢٦/١-٢٢٧.
(٤٥) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب:٤٠٢/١.
(٤٦) ينظر: اللمع في العربية:٨٥.
(٤٧) ينظر: علل النحو: ٣٨٧-٣٨٨.
(٤٨) ينظر: شرح اللمع:٢٢٦/١-٢٢٧.
(٤٩) ينظر: المصدر السابق:٢٢٦/١، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية:٢٩٠/٢.
(٥٠) البديع في علم العربية:١٥٩.
(٥١) ينظر: علل النحو: ٣٨٨.
(٥٢) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب:١٤٨.
(٥٣) ينظر: شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية:٢٨٩/٢-٢٩٣.
(٥٤) شرح عيون الإعراب:٢٢٣.
(٥٥) البديع في علم العربية: ٥٧/١
(٥٦) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الإعاريب:٥٦٠، شرح ابن عقيل:٢٥٦/٢.
(٥٧) ينظر: شرح ابن عقيل:٦/٢.
(٥٨) همع الهوامع: ٢١٨/١.
(٥٩) رسالة الحدود(للرماني): ٦٨.
(٦٠) التعريفات: ٢٤٦.
(٦١) اللمع في العربية:٩٨.
(٦٢) ينظر: الكافية في علم النحو:٣٧.
(٦٣) شرح الحدود في النحو(الفاكهي): ١٣٣.
(٦٤) ينظر: شرح ابن عقيل:٩١/٤.
(٦٥) حاشية الاجرمية:٨٤.

(٦٦) علل التثنية:٧٤.
(٦٧) رسالة الحدود(للرماني): ٦٨.
(٦٨) الإنصاف:٢/٥٨٢.
(٦٩) شرح عيون الإعراب:٢٢٩.
(٧٠) ينظر: الكتاب:٢/٥-٦.
(٧١) ينظر: علل النحو:٣٨٠-٣٨١.
(٧٢) ينظر: شرح تسهيل الفوائد:١/١١٥.
(٧٣) ينظر: شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك:٣٣.
(٧٤) لم أقف عليه في كتاب معاني القرآن للأخفش، ينظر: شرح تسهيل الفوائد:٣/٢٩٦.
(٧٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٢/٣٦٩، شرح جمل الزجاجي:١/٢٣٦.
(٧٦) ينظر: المصدر السابق:٢/٣٧٠.
(٧٧) البيت لعبد الله من مسلم الهذلي في شرح أشعار الهذليين:٢/٩١٠، ومجالس ثعلب:٢/٤٠٧، وبلا نسبة في أسرار العربية:٢١٢.
(٧٨) ينظر: أسرار العربية:٢١٢(الهامش)، الإنصاف في مسائل الخلاف:٢/٣٧٢.
(٧٩) ينظر: شرح الكافية الشافية:٣/١١٧٧.
(٨٠) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٢/٣٧٢.
(٨١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٣٧٢.
(٨٢) شرح جمل الزجّاجي:١/٢٣٦.
(٨٣) الأصول في النحو:٢/٢٣.
(٨٤) ينظر: علل النحو:٣٨٧.
(٨٥) ينظر: المفصَّل في صنعة الإعراب:١٤٧.
(٨٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب:١/٣٩٧.
(٨٧) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: .
(٨٨) شرح المفصَّل: ٢/٢٢٧.
(٨٩) ينظر: شرح الرضي على الكافية:٢/٣٧٢-٣٧٣.

المصادر والمراجع:

١. إرشـــاد الســـالك إلى حل ألفية ابن مالك: برهان الدين إبراهيم بن محمّد بن أبي بكر بن قيِّم الجوزية(ت:٧٦٧هـ)، تح: د. محمّد بن عوض بن محمّد السّـــهلي، دار أضـــواء الســـلف، الرياض، ط١، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
٢. أسـرار العربية: أبو البركات عبد الرحمن بن محمّد الأنباري (ت:٥٧٧هـ)، تح: بركات يوسف هبُّود، دار الارقم بن أبي الأرقم، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٣. الأصول في النحو: أبو بكر محمّد بن سهل بن السرَّاج النحوي البغدادي(ت:٣١٦هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط٣،١٤١٧ - ١٩٩٦م.

٤. الإنصـــــاف في مســـــائـل الخلاف بينَ النحويين الكوفيين والبصـــــريين: أبو البركـات الأنباري(ت:٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، صيدا–لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م.

٥. أوضـــــح المســـــالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمّد، جمال الدين عبد الله بن يوســـــف، ابن هشام(ت:٧٦١هـ)، تح: بركات يوسف هبّود، دار الفكر، بيروت– لبنان، د. ط، ١٩٩٤م.

٦. البديع في علم العربية: للمبارك بن محمّد الشـيباني الجزري أبي السـعادات مجد الدين ابن الأثير(ت:٦٠٦هـ)، تح: د. فتحي أحمد علي الدين، مكة المكرمة، ط١،١٤٢٠هـ.

٧. تســـهيل الفوائد وتكميل المقاصـــد: أبو عبد الله، جمال الدين محمّد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني (ت:٦٧٢هـ)، تح: محمّد كامل بركات، دار الكتاب العربي، وزارة الثقافة، المؤسّسة المصرية العامة، د. ط، ١٣٨٧هـ–١٩٦٧م.

٨. التعريفات: علي بن محمّد بن علي الزين الشريف الجرجاني(ت:٨١٦هـ)، ضبطه وصحّحهُ جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م.

٩. التكملة: أبو علي الفارســـي(ت:٣٧٧هـ)، تح: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت– لبنان، ط٢، ١٤١٩هـ–١٩٩٩م.

١٠. توجيه اللمع: أحمد بن الحســين بن الخبّاز(ت:٦٣٩هـ)، تح: د. فايز زكي محمّد دياب، جمهورية مصر العربية، ط٢، ١٤٢٨هـ– ٢٠٠٧م.

١١. الجمل في النحو: أبو القاســم عبد الرحمن بن اســحاق الزجاجي(ت:٣٣٧هـ): تح: علي توفيق الحمد، إربد– الأردن، ط١، ١٤٠٤هـ–١٩٨٤م.

١٢. حاشية الآجرومية: عبد الرحمن بن محمّد بن قاسم(ت: ١٣٩٣هـ)، د. م، ط٤، ١٩٨٨م.

١٣. خزانة الأدب ولُبَّ لباب لســان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي(ت:١٠٩٣هـ)، عبد الســـلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ط٢، ١٤٠٤هـ–١٩٨٤م.

١٤. الدرّة الكيفيانية في شـرح نظم عبيد ربه للآجرومية: محمّد توفيق بن عمّار الكيفاني، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤٣٢هـ–٢٠١١م.

١٥. رسـالة الحدود: علي بن عيسـى بن علي بن عبد الله، أبو الحسـن الرمّاني(ت:٣٨٤هـ)، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمّان، د. ط، د.ت.

١٦. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصـــري(ت:٧٦٩هـ)، تح: محمّد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ-١٠٨٠م.

١٧. شـــرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمّد بن جمال الدين محمّد بن مالك(ت:٦٨٦هـ)، تح: محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

١٨. شرح أشعار الهذليين: أبو سعيد الحسن بن الحسين السُّكَّري، تح: عبد الستّار أحمد فرّاج، مكتبة دار العروبة/ القاهرة- مصر، د. ط، ١٣٨٤-١٩٦٥م.

١٩.شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك الطائي، تح: عبد الرحمن السيد، عبد الرحمن بدوي مختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، النجف- العراق، ط١، ١٤١٠-١٩٩٠م.

٢٠. شـــرح التصـــريح على التوضـــيح: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمّد الجرجاويّ الأزهري(ت:٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٢١. شرح جمل الزجاجي: أبو الحسن بن مؤمن بن محمّد بن علي بن عصفور الأشبيلي(ت: ٦٦٩هـ)، تح: فوّاز الشعَّار، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٢٢. شـــرح كتاب الحدود في النحو: عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي(ت:٩٧٢هـ)، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٢٣. شرح الرضي على الكافية: رضي الدين محمّد بن الحسن الأستراباذي(ت:٦٨٨هـ)، تح: يُوسف حسن عُمر، دار الكتب الوطنية، بنغازي- ليبيا،،ط٢، ١٩٩٦م.

٢٤. شرح عيون الإعراب: أبو الحسن علي بن فضَّال المجَاشِعي(ت:٤٧٩هـ)، تح: حنَّا جميل حدَّاد، مكتبة المنار، إربد- الأردن، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.

٢٥.شرح الكافية الشافية: جمال الدين، ابن مالك الجيّاني، تح: عبد المنعم محمّد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي إحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكّة المكرّمة- السعودية، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٢٦. شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله المرزبان(ت:٣٦٨هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، و علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت٠ لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.

٢٧. شـــرح المفصـــل للزمخشـــري: أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الموصـــلي(ت:٦٤٣هـ)، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ– ٢٠٠١م.

٢٨.شـــرح المقدمة المحســـبة: طاهر بن أحمد بن بابشـــاذ(ت:٤٦٩هـ)، تح: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٧م.

٢٩. شـــرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية: لابن هشـــام الأنصـــاري، هادي نهر، دار اليازوري العلمية، عمَّان– الأردن، د. ط، ٢٠٠٧م.

٣٠. شرح اللمع في النحو: أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي الأصبهاني(ت: ٥٤٣هـ)، تح: محمّد خليل مُرَاد الحربي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ٢٠٠٧م.

٣١. شفاء العليل في إيضاح التسهيل: أبو عبد الله محمّد بن عيسى السلسيلي(ت: ٧٧٠هـ)، تح: الشـريف عبد الله علي الحسـيني البركاتي، الفيصـلية، مكَّة المكرَّمة، ط١، ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م.

٣٢. علل التثنية: أبو الفتح عثمان بن جنِّي : تح: صـــبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، د. ط، د.ت.

٣٣. علل النحو: محمّد بن عبد الله بن العبّاس، أبو الحسن، ابن الورَّاق(ت: ٣٨١هـ)، محمود جاسم محمّد درويش، مكتبة الرشد، الرياض– السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.

٣٤. الكافية في علم النحو: ابن الحاجب، تح: صـــالح عبد العظيم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.

٣٥. اللباب في علل البناء والإعراب: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العُكبّري، تح: د. غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصـــر، بيروت– لبنان، دار الفكر، دمشـــق–ســـوريا، ط١،١٤١٦هـ–١٩٩٥م.

٣٦. لســـان العرب: محمّد بن مكرم بن علي، أبو الفضـــل، جمال الدين بن منظور الانصاري(ت:٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

٣٧. اللمع في العربية: ابن جنّي ، فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د. ط، ٢٠١٠م.

٣٨.مجالس ثعلب: أبو العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب(ت:٢٩١هـ)، تح: عبد الســـلام محمّد هارون، دار المعارف، مصر، د. ط، ١٩٦٠م

٣٩. معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء(ت:٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتي، محمّد علي النجَّار، ، دار الكتب المصرية، مصر، ط١، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.
٤٠. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، تح: مازن المبارك، محمّد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
٤١. المفصل في صنعة الاعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، تح: علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
٤٢. المقتضب، أبو العبّاس محمّد بن يزيد، المعروف بالمُبرِّد(ت- ٢٨٥هـ)، محمّد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت- لبنان، د. ط، د.ت.
٤٣. النحو الشافي، محمود حسني مغالسة، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٤٤. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت:٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د. ط، د.ت.

Sources and references:

- Guidance of the traveler to solve Ibn Malik's Alfiyyah, Burhan al-Din Ibrahim bin Muhammad bin Abi Bakr bin Qayyim al-Jawziyyah (d. 767 AH), edited by: Dr. Muhammad bin Awad bin Muhammad al-Sahli, Dar Adwa al-Salaf, Riyadh, 1st edition, 1373 AH-1954 AD.
- Secrets of Arabic, Abu al-Barakat Abd al-Rahman bin Muhammad al-Anbari (d. 577 AH), edited by: Barakat Yusuf Habbud, Dar al-Arqam bin Abi al-Arqam, Beirut-Lebanon, 1st edition, 1420 AH-1999 AD.
- Fundamentals of Grammar, Abu Bakr Muhammad bin Sahl bin al-Sarraj al-Nahwi al-Baghdadi (d. 316 AH), edited by: Dr. Abdul Hussein al-Fatli, Al-Risalah Foundation, Beirut-Lebanon, 3rd edition, 1417 - 1996 AD.
- Al-Insaf fi Masail al-Dilafah Bayn al-Nahwiyyin al-Kufiyyin wa al-Basriyyin, Abu al-Barakat al-Anbari, Al-Maktaba al-Asriya, Sidon-Lebanon, 1st ed., 1424 AH-2003 AD.
- Awda al-Masalik ila Alfiyyah Ibn Malik, Abu Muhammad, Jamal al-Din Abdullah bin Yusuf, Ibn Hisham (d. 761 AH), ed.: Barakat Yusuf Habbud, Dar al-Fikr, Beirut-Lebanon, 1st ed., 1994 AD.
- Al-Badi' fi Ilm al-Arabiyyah, by al-Mubarak bin Muhammad al-Shaibani al-Jazari Abu al-Sa'adat Majd al-Din Ibn al-Athir (d. 606 AH), ed.: Dr. Fathi Ahmad Ali al-Din, Mecca, 1st ed., 1420 AH.
- Tas'heel al-Fawa'id wa Takmil al-Maqasid, Abu Abdullah, Jamal al-Din Muhammad bin Abdullah, Ibn Malik al-Ta'i al-Jayyani (d. 672 AH), ed.:

Muhammad Kamil Barakat, Dar al-Kitab al-Arabi, Ministry of Culture, Egyptian General Organization, d. 1387 AH-1967 AD.
- Al-Ta'rifat, Ali bin Muhammad bin Ali Al-Zain Al-Sharif Al-Jurjani (d. 816 AH), edited and corrected by a group of scholars, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Beirut-Lebanon, 1st ed., 1403 AH-1983 AD.
- Al-Takmilah, Abu Ali Al-Farsi, ed.: Kazim Bahr Al-Marjan, Alam Al-Kotob, Beirut-Lebanon, 2nd ed., 1419 AH-1999 AD.
- Tawjih Al-Lama', Ahmad bin Al-Hussein bin Al-Khabbaz (d. 639 AH), edited by: Dr. Fayez Zaki Muhammad Diab, Arab Republic of Egypt, 2nd ed., 1428 AH-2007 AD.
- Al-Jamal fi al-Nahw, Abu al-Qasim Abd al-Rahman ibn Ishaq al-Zajjaji, edited by: Ali Tawfiq al-Hamad, Irbid - Jordan, 1st ed., 1404 AH-1984 AD.
- Hashiyat al-Ajrumiyyah, Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Qasim (d. 1393 AH), d.m., 4th ed., 1988 AD.
- The Treasury of Literature and the Core of the Core of the Arabic Language, Abd al-Qadir ibn Umar al-Baghdadi (d. 1093 AH), Abd al-Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library in Cairo, Dar al-Rifai in Riyadh, 2nd ed., 1404 AH-1984 AD.
- Al-Durra al-Kifaniyyah fi Sharh Nazm Ubayd Rabbah for al-Ajrumiyyah, Muhammad Tawfiq ibn Ammar al-Kifani, Dar al-Sumai'i, Riyadh, 1st ed., 1432 AH-2011 AD.
- The Message of Borders, Ali bin Isa bin Ali bin Abdullah, Abu al-Hasan al-Rummani (d. 384 AH), trans. Ibrahim al-Samarra'i, Dar al-Fikr, Amman, n.d., n.d.
- Ibn Aqil's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah, Ibn Aqil Abdullah bin Abdul Rahman al-Aqili al-Hamadani al-Masri (d. 769 AH), trans. Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid, Dar al-Turath, Cairo, 20th ed., 1400 AH-1080 AD.
- Ibn al-Nazim's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah, Badr al-Din Muhammad bin Jamal al-Din Muhammad bin Malik (d. 686 AH), trans. Muhammad Basil Ayoun al-Sud, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut-Lebanon, 1st ed., 1420 AH-2000 AD.
- Explanation of the Poems of the Hudhaylites, Abu Saeed al-Hasan bin al-Husayn al-Sukari, trans. Abdul Sattar Ahmad Farraj, Dar al-Uruba Library/Cairo-Egypt, n.d., 1384-1965 AD.
- Explanation of Tashil al-Fawa'id, Ibn Malik al-Ta'i, edited by: Abd al-Rahman al-Sayyid, Abd al-Rahman Badawi Mukhtun, Hijr for Printing, Publishing and Distribution, Najaf-Iraq, 1st ed., 1410-1990 AD.
- Explanation of al-Tasreeh ala al-Tawdih, Khalid bin Abdullah bin Abi Bakr bin Muhammad al-Jarjawi al-Azhari (d. 905 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut-Lebanon, 1st ed., 1421 AH-2000 AD.

- Explanation of Jamal al-Zajjaji, Abu al-Hasan bin Mu'min bin Muhammad bin Ali bin Asfour al-Ashbili (d. 669 AH), edited by: Fawaz al-Sha'ar, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut-Lebanon, 1st ed., 1419 AH-1998 AD.
- Explanation of the Book of Hudud fi al-Nahw, Abdullah bin Ahmad al-Fakihi al-Nahwi (d. 972 AH), edited by: al-Mutawali Ramadan Ahmad al-Damiri, Wahba Library, Cairo, 2nd ed., 1414 AH-1993 AD.
- Al-Radhi's Explanation of Al-Kafiya, Radhi Al-Din Muhammad bin Al-Hasan Al-Astarabadi (d. 688 AH), edited by: Youssef Hassan Omar, National Library, Benghazi - Libya, 2nd ed., 1996 AD.
- Explanation of Uyun Al-I'rab, Abu Al-Hasan Ali bin Fadhal Al-Majashi'i (d. 479 AH), edited by: Hanna Jamil Haddad, Al-Manar Library, Irbid - Jordan, 1st ed., 1406 AH - 1985 AD.
- Explanation of Al-Kafiya Al-Shafiyyah, Jamal Al-Din, Ibn Malik Al-Jayyani, edited by: Abdul-Moneim Muhammad Haridi, Umm Al-Qura University, Scientific Research Center, Revival of Islamic Heritage, Faculty of Sharia and Islamic Studies, Mecca, Saudi Arabia, 1st edition, 1402 AH-1982 AD.
- Explanation of the Book of Sibawayh, Abu Saeed Al-Sirafi Al-Hasan bin Abdullah Al-Marzban (d. 368 AH), edited by: Ahmed Hassan Mahdali, and Ali Sayyid Ali, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st edition, 2008 AD.
- Explanation of Al-Mufassal by Al-Zamakhshari, Abu Al-Baqa Muwaffaq Al-Din Yaish bin Ali bin Yaish Al-Mawsili (d. 643 AH), edited by: Emile Badi' Ya'qub, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1422 AH-2001 AD.
- Explanation of the Introduction to Al-Muhsaba, Taher bin Ahmed bin Babshadh (d. 469 AH), edited by: Khaled Abdul Karim, Al-Asriya Press, Kuwait, 1st edition, 1977 AD.
- Explanation of Al-Lamhah Al-Badriyyah in the science of Arabic language by Ibn Hisham Al-Ansari, Hadi Nahar, Dar Al-Yazouri Scientific, Amman-Jordan, first edition, 2007.
- Explanation of Al-Lamhah in grammar, Abu Al-Hassan Ali bin Al-Hussein Al-Baqouli Al-Isfahani (d. 543 AH), edited by: Muhammad Khalil Murad Al-Harbi, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut-Lebanon, first edition, 2007.
- Shifa Al-Aleel in clarification of facilitation, Abu Abdullah Muhammad bin Issa Al-Silsili (d. 770 AH), edited by: Al-Sharif Abdullah Ali Al-Hussaini Al-Barakati, Al-Faisaliyyah, Mecca, first edition, 1406 AH-1986.
- Reasons for dualization, Abu Al-Fath Othman bin Jinni, edited by: Subaih Al-Tamimi, Library of Religious Culture, Egypt, first edition, first edition.
- Reasons for Grammar, Muhammad bin Abdullah bin Abbas, Abu Al-Hassan, Ibn Al-Warraq (d. 381 AH), Mahmoud Jassim Muhammad Darwish, Al-Rushd Library, Riyadh, Saudi Arabia, 1st edition, 1420 AH - 1999 AD.

- Al-Kafiya in Grammar, Ibn Al-Hajib, trans. Saleh Abdul-Azim, Maktabat Al-Adab, Cairo, 1st edition, 2010 AD.
- Al-Lubab in Reasons for Construction and Syntax, by Abu Al-Baqa Abdullah bin Al-Hussein Al-Ukbari, trans. Dr. Ghazi Mukhtar Tulaymat, Dar Al-Fikr Al-Mu'aser, Beirut, Lebanon, Dar Al-Fikr, Damascus, Syria, 1st edition, 1416 AH - 1995 AD.
- Lisan Al-Arab, Muhammad bin Makram bin Ali, Abu Al-Fadl, Jamal Al-Din bin Manzur Al-Ansari (d. 711 AH), Dar Sadir, Beirut, 3rd edition, 1414 AH.
- Al-Luma in Arabic, Ibn Jinni, Faiz Faris, Dar Al-Kutub Al-Thaqafiya, Kuwait, d. T, 2010 AD.
- Majalis Tha'lab, Abu al-Abbas Ahmad ibn Yahya Tha'lab (d. 291 AH), trans. Abd al-Salam Muhammad Harun, Dar al-Ma'arif, Egypt, first edition, 1960 AD.
- The Meanings of the Qur'an, Abu Zakariya Yahya ibn Ziyad al-Farra', trans. Ahmad Yusuf al-Najati, Muhammad Ali al-Najjar, Dar al-Kutub al-Masriya, Egypt, 1st edition, 1374 AH-1955 AD.
- Mughni al-Labib 'an Kutub al-A'arib, Ibn Hisham, trans. Mazen al-Mubarak, Muhammad Ali Hamad Allah, Dar al-Fikr, Damascus, 6th edition, 1985 AD.
- al-Mufassal fi San'at al-A'arib, Abu al-Qasim Mahmoud ibn Amr al-Zamakhshari, trans. Ali Abu Malham, Maktabat al-Hilal, Beirut, 1st edition, 1993 AD.
- Al-Muqtabas, Abu al-Abbas Muhammad ibn Yazid, known as al-Mubarrad (d. 285 AH), Muhammad Abd al-Khaliq Azima, Alam al-Kutub, Beirut-Lebanon, n.d., n.d.
- Al-Nahw al-Shafi, Mahmoud Hasani Mughalisa, Al-Risalah Foundation, Beirut, 3rd ed., 1418 AH-1997 AD.
- Huma al-Hawami' fi Sharh Jami' al-Jawami', Abd al-Rahman ibn Abi Bakr, Jalal al-Din al-Suyuti, ed.: Abd al-Hamid Handawi, Al-Tawfiqiya Library, Egypt, n.d., n.d.